مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018
OEB Univ. Publish.

أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Credit Risk Disclosure Indicators on Improving the Financial Performance of the Listed Banks on the Palestine Stock Exchange

د. إسكندر نشوان جامعة الأقصى، فلسطين
د. عصام الطويل جامعة الأقصى، فلسطين
أ. محمد شحادة جامعة الأقصى، فلسطين
dr.eskandar.n@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/03/15، تاريخ التقييم: 2018/05/01، تاريخ القبول: 2018/05/13

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات المالية للبنوك المدرجة من السنة المالية 2011 – 2017 من خلال القوائم المالية المدرجة للبنوك على موقع بورصة فلسطينوالبالغ عددها (7) بنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وقد بينت النتائج: وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول.

كما أظهرت أيضاً وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

Abstract:

The study aimed at identifying The Impact of Credit Risk Disclosure Indicatorson Improving the Financial Performance of the Listed Banks on the Palestine Stock Exchange. In order to achieve that aim the financial statements of the listed banks were compiled from the financial year 2011-2017 through the listed financial statements of the banks on the Palestine Exchange website which are (7) banks. The simple Multiple Linear Regression model was used to test the hypothesis of the study. The results revealed a statistically significant positive effect on bank liquidity the ratio of (capital adequacy profitability) on the return on assets ratio (ROA). Moreover there is an adverse effect on the ratio of non-performing loans to the there is no impact on the rate of ROA.Also Liquidity and ROA (loan loss provision bank size bank age). The results leverage also showed a statistically significant positive impact on the Bank's profitability on the Return on equity (ROE). there is an adverse effect of the Furthermore and the absence of Bank's age on the ROE an impact on the ratio of (Non-performing capital loan loss provisions loans Bank Liquidity and leverage adequacy Size) on ROE

مقدمة:

يعتبر الإفصاح عن كافة المعلومات أساسياً لتوضيح حقيقة المركز المالي للمنشآت ولمستخدمي القوائم المالية، ونظراً لخصوصية طبيعة البنوك فإن معايير المحاسبة الدولية أفردت معياراً خاصاً عن الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تكمن أهمية الإفصاح في إطار انضباط السوق والرقابة المالية المشابهة والتي تتيح للمستخدمين بإجراء تقييم دقيق لوضع البنك المالي وأداءه (Linsley &Shrives،210 .2005p).

إن للبنوك طبيعة خاصة من حيث نشاطها وكذلك المخاطر التي تتعرض لها، وهذا بدوره أدى إلى وضع معايير للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الخاصة بها، وكل هذه المعايير هدفها تحسين نوعية المعلومات المقدمة، كما أن المخاطر الائتمانية تصاحب الائتمان البنكي دائماً ، حيث أن درجة المخاطرة الائتمانية لا يمكن أن تصل إلى الصفر، وبالتالي يجب التعامل مع هذه المخاطر لتخفيضها إلى أدنى حد ممكن (قاسم، 2017،ص.3).

وتعد مخاطر الائتمان هي من أهم المخاطر المتعلقة بالأصول، حيث يسيطر الائتمان البنكي على معظم أصول البنك، وبالتالي فقد أكدت المعايير المحاسبة على ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر البنكية العامة، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان البنكي، فالإفصاح عنها يساهم في رسم صورة واضحة وصادقة عن حقيقة النشاط الائتماني ومدى كفاءته وجودته وسبل مواجهة مخاطرة مالياً (أبو خزانة، 2007،ص.5-6).

وعلى الجانب الآخر فإن القوائم المالية تعد الأساس للمعلومات المالية إذ يعتمد عليها كثير من المستخدمين، كما أشار مجلس معايير المحاسبة إلى أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية التي تبين نتائج الأداء المالي، حيث أنها تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، لذلك تعد التقارير المالية أداة أو وسيلة تستخدم لإبلاغ الأطراف الحكومية بالمعلومات التي يتم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة منظمة (الشرع، 2017، ص.173).

إن الأزمة المالية العالمية كشفت عن ضعف وهشاشة الأنظمة المالية المطبقة في البنوك، وفرضت تداعياتها السلبية ضرورة الحفاظ على الاشتمال المالي والاستقرار والنزاهة، وحماية موارد البنك، وكذلك العمل على تخفيض المخاطر التي يواجهها البنك إلى أقل درجة ممكنة، ولكي يتم مواكبة التغيرات المتسارعة في مجال الخدمات البنكية على المستوى الدولي والاقليمي فقد شرعت البيئة المالية والبنكية في فلسطين إلى تطوير أدواتها وأساليبها ومجال خدماتهاوخططهاالاستراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة من البنك ، كما قامت الجهات الرسميةبتهيئة المناخ العام الملائم للوصول إلى

الشمول المالي الذي يضمن إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع على أن يتم تقديم تلك الخدمات المالية بجودة مناسبة وأسعار معقولة، وبدون أ ي مخاطر تُذكر، وحتى يتم تحقيق ذلك فإنه لابد من العمل على تخفيض مخاطر الائتمان البنكي إلى أدنى درجة ممكنة.

ويرى الباحثون أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان ضروري لارتباطه الوثيق بنشاط البنوك والمؤسسات المالية، كما أشارت العديد من الدراسات لأهمية هذا الإفصاح لكثير من المستفيدين وانعكاسه على المستثمرين، لذلك تأتي هذه الدراسة لاكتشاف الأثر المتوقع لمؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي.

مشكلة الدراسة:

لا يزال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان ومخصصه، حيث أن الإفصاح الكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من قياس وتقييم الأداء المالي وبالتالي توفير خاصتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي ينعكس ذلك على اتخاذ قرارات سليمة من جميع الأطراف (قاسم، 2017، ص.208).

لقد اتضح بأن أهم أسباب حدوث الأزمات المالية هو تزايد المخاطر البنكية بشكل عام، ومخاطر الائتمان بشكل خاص حيث أنها تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه العمل البنكي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر، وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة البنكية، وانخفاض مستوى الإفصاح عن حجم هذه المخاطر.

إن عملية الإفصاح عن مخاطر الائتمان تواجه قصور كبير يحول دون فائدة مستخدمي القوائم المالية، ولعل أن هناك عدة عوامل تؤثر على عملية الإفصاح عن هذه المخاطر، كما أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمر ضروري لارتباطه بعمل البنك المباشر، الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء المالي للبنك، ووضع الخطط المالية الناجحة.

ويرى الباحثون أن نتائج الأداء المالي في البنوك أحد أهم عوامل نجاحه وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة وأن أي معلومات غير كافية تخلق فجوة وقصور، حيث إن القرارات الرشيدة والصحيحة تحتاج إلى معلومات كافية في الوقت المناسب وأحد أهم هذه المعلومات هي المخاطر الائتمانية.

مما سبق، يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة - مخصصات خسائر القروض - كفاية رأس المال – السيولة – الرافعة المالية)على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
2- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
3- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
4- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
5- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
6- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
7- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
8- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
9- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

10- ما أثر مؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

فرضيات الدراسة: يحاول البحث التحقق من صحة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة - مخصصات خسائر القروض - كفاية رأس المال – السيولة – الرافعة المالية) على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

2- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

3- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

4- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

5- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

6- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

7- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

8- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

9- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

10- يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في
بورصة فلسطين.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على الأصول، وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

2- التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على حقوق المساهمين وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الجوانب التالية:

1- أهمية المشكلة التي تعالجها، حيث يعتبر القطاع البنكي من القطاعات الاقتصادية الهامة في فلسطين، نظراً لدوره في النهوض بالنشاط الاقتصادي، إضافة إلى أن هذه الدراسة سوف تساهم في تطوير الأداء المالي للبنوك.

2- تركيز على الدور المحوري للإفصاح عن المخاطر الائتمانية لبيان مدى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك، مما يزيد من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، ومن ثم حماية أصول البنوك وتنفيذ برامجها التنموية بنجاح كبير للمساهمة في تحقيق أهدافها المرجوة.

3- حاجة المكتبة العلمية العربية والفلسطينية لمثل هذه الدراسة نظراً لندرة الدراسات والأبحاث في مجال الإفصاح على المخاطر الائتمانية ارتباطاً بالأداء المالي للبنوك.

نموذج الدراسة: يبين هذا النموذج متغيرات الدراسة من خلال الشكل (1.1)

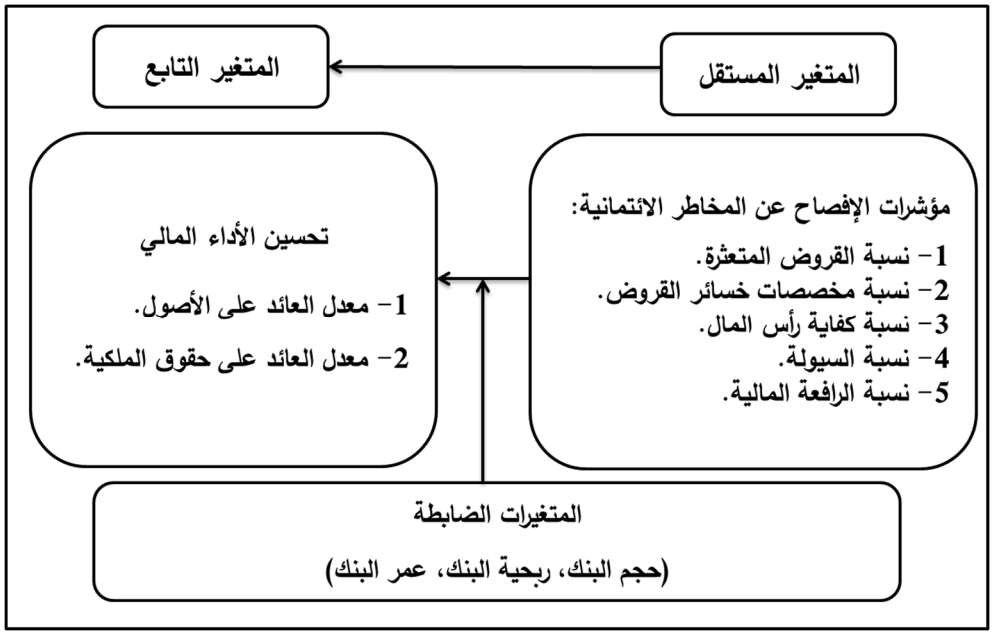

شكل (1.1): يوضح متغيرات الدراسة

المصدر: (من إعداد الباحثون بالاعتماد على الدراسات السابقة)

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعددها (8).

2- الحدود الزمانية: العام 2018: وتناولت البيانات المالية للبنوك المنشورة الكترونياً والمدرجة في بورصة فلسطين للفترة المالية من (2011-2017).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

أنواع الائتمان البنكي:

تتعدد تصنيفات وأنواع الائتمان حسب الزاوية التي ينظر إليها من خلالها (رمضان وجودة، 2006، ص.88) وهي:أولاً: من حيث أجل الائتمان

1. الائتمان قصير الأجل: وهو الذي تقل مدته عن سنة واحدة، والقروض قصيرة الأمد تمثل معظم القروض البنكية لدى البنوك.
2. الائتمان متوسط الأجل: هو الذي تمتد مدته من سنة وحتى خمس سنوات، ويكون بهدف تمويل بعض العمليات الرأسمالية.
3. الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن 5 سنوات وحتى 15 سنة، ويكون بهدف تمويل مشاريع جديدة وتكون فوائدها أكبر من فوائد القروض قصيرة الأجل.

ثانياً: من حيث الغرض منه (الزبيدي، 2002،ص.103)

1. الائتمان الاستثماري: هو الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية القائمة بهدف تمويل عمليات استثمارية طويلة الأجل في الأصول الثابتة، مثل الأراضي والآلات والمعدات.
2. الائتمان التجاري: وهو ائتمان قصير الأجل يستخدم في تمويل عمليات تجارية (عمليات رأس المال العامل).
3. الائتمان الاستهلاكي: وهو النوع الذي يمنح للأفراد لتمويل شراء أثاث أو سيارة أو ما شابه ذلك.

ثالثاً: من حيث الضمانات (الراوي، 2003، ص.177)

1. الائتمان المضمون: عادة تطلب المصارف ضمانات إضافية بشكل عيني سواء أصول ثابتة أو متداولة ويمثل تعزيزاً لثقة موجودة أصلاً، لذلك تسمى ضمانات تكميلية.
2. الائتمان غير المضمون: وفقاً لهذا النوع تمنح البنوك الائتمان بدون ضمانات اعتماداً على السمعة والملاءة المالية المستقبلية والحالية للعميل، ويسمى ائتمان شخصي.

رابعاً: من حيث الشخص المقترض (الدوري وآخرون، 2006، ص.77)

1. الائتمان الخاص: هو ذلك النوع الذي يمنح للأفراد الطبيعيين أو المعنويين.
2. الائتمان العام: هو ذلك النوع الذي يمنح لأشخاص القانون العام مثل المؤسسات والمصالح والهيئات الحكومية.

خامساً: من حيث طبيعته (رمضان وجودة، 2006، ص.20)

1. ائتمان بنكي مباشر: وهو الأكثر شيوعاً والأكثر ربحية والأكثر ضماناً ومنه (القروض والسلف، الكمبيالات المضمونة، الجاري المدين).
2. ائتمان بنكي غير مباشر: مثل (الكفالات البنكية، والاعتمادات المستندية، والقبولات البنكية، وبطاقات الائتمان).

مفهوم مخاطر الائتمان:

ويقصد بها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث في القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة من قبل البنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر بالبنك (قاسم، 2017، ص.39).

تعرف على أنها خسارة البنك التي قد تواجهه بسبب بعض الأحداث في الأدوات المالية (مخاطر السوق)، والقروض (مخاطر الائتمان)، والخدمات البنكية (المخاطر التشغيلية) (Bonollo et all، 2015).

ويعرفها الباحثون بأنها: نوع من أنواع المخاطر البنكية، تنتج عن احتمال عدم سداد الالتزامات وفق الشروط المتفق عليها، قد تكون متعلقة بالعميل أو القطاع الذي ينتمي له، أو بنوع النشاط الذي يتم تمويله.

التحليل المالي وأثره على المخاطر الائتمانية:

تسعى البنوك من خلال توظيف أصولها إلى تحقيق أعلى عائد ممكن مع تخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وعليه فإن التحليل المالي يعتبر مصدراً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الائتمانية، ومن الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها، التحليل المالي بالنسب استناداً إلى معايير محددة مسبقاً لتحديد جودة المعلومات التي يقدمها المقترضون وسلامة أوضاعهم المالية بما يمكنهم من الحصول على التمويل المطلوب.

ويوجد العديد من الأسس التي يجب اتباعها بالتحليل المالي بالنسب، ومنها:

1. وضع أهداف واضحة للتحليل المالي.

2.اختيار النسب وتركيبها بطريقة منطقية، كما تستخدم نسب السيولة والنشاط والمديونية، للتحليل الائتماني.

مفهوم الأداء المالي، ومؤشراته:

1- مفهوم الأداء المالي

يُعرف (دادن، حفصي، 2014، ص.24) الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف الممكنة.

كما يُعرفه (عصام، 2012،ص.61) على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة".

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلاً من خلال قيام البنك بتوظيف موارده المتاحة بالصورة النموذجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرته على تحقيق الأهداف المخطط لها من الإدارة.

مما لا شك فيه بأن الأداء المالي للبنك يتمثل في قدرة البنك عل تخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن، وزيادة الإيرادات لأقصى حد ممكن وذلك من أجل الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

وفي ضوء ما تقدم، يستخلص الباحثون بأن الأداء المالي هو عملية يمكن من خلالها استخدام الموارد المتاحة لدى البنك بأفضل صورة ممكنة، ويتمثل ذلك في خفض التكاليف ورفع العوائد.

2-مؤشرات الأداء المالي

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة عند تحليل قوائمها للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي، ونتيجة أعمالها، وقياس ربحيتها، ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- معدل العائد على الأصول: ويمثل علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها، واستخدام الأصول لتوليد الأرباح.
- معدل العائد على حقوق المساهمين: ويمثل علاقة ربح الشركة بإجمالي حقوق المساهمين، ويوضح مدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين.

ويُلاحظ مما سبق بأن كلاً من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين يعتبران من أهم المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليهما في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويمثلان مدخلاً مناسباً لتحسين الأداء المالي في البنك من خلال تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة.

ثانياً: الدراسات السابقة

قام الباحثون باستعراض ما توافر لهم من الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر الائتمانية وهي:

توصلت دراسة (قاسم، 2017) إلى وجود علاقة عكسية بين (مؤشر القروض المتعثرة، وكفاية رأس المال، والسيولة، ومخصص خسائر القروض) ومعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة عكسية بين (مؤشر القروض المتعثرة، والسيولة، ومخصص خسائر القروض) ومعدل العائد على حقوق المساهمين، وكذلك وجود علاقة طردية بين (حجم البنك والرافعة المالية) ومعدل العائد على الأصول، ووجود علاقة طردية بين (مؤشر كفاية رأس المال، حجم البنك، الرافعة المالية) ومعدل العائد على حقوق المساهمين، كما هدفت دراسة (جبار، 2017) إلى قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية، حيث توصلت إلى أن السياسات المحاسبية المتحفظة بالقوائم المالية ينتج عنها العديد من المنافع الاقتصادية مثل تحسين كفاية عقود المديونية وخفض تكلفة رأس المال، كما يستخدم كرادع لتخفيض حلة عدم التأكد من التكهنات المتعلقة بالاحتيال والتضليل في القوائم المالية مما ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة، كما بينت دراسة (حسين وارحيم، 2017) أنه يترتب على عاتق البنك بهدف إدارة مخاطر قروضه الاستعلام عن زبونه وملاءته المالية والضمانات المقدمة من قبله وملاءة شروط القرض مع الاستراتيجية المتبعة في البنك وذلك لتجنب مخاطر القروض البنكية وكذلك إدارتها والتخفيف منها باستخدام وسائل متعددة، كما توصلت دراسة (أبو بكر وخضر وعزت، 2017) إلى وجود أثر إيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بمجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية، ووضح (خلف، 2016) الأساليب المستخدمة في تقييم الائتمان البنكي، حيث توصلت الدراسة إلى أن بنك الخليج يستخدم معايير محكمة من قبل منح الائتمان يسهم في تقليل حجم القروض المتعثرة، وأن بنك الخليج التجاري يعتمد على أسلوب التقييم التقديري لطلبات الائتمان المقدمة للبنك لغرض اختيار الأفضل منها والأقل خطورة، ومن هنا يتم استخلاص أن المعايير المحكمة وأساليب التقييم تؤثر على تخفيض مخاطر الائتمان. وهدفت دراسة (السيدية، والهاشمي، 2016) إلى قياس مخاطر التعثر البنكي باستخدام نموذج Sherrod في البنوك، وبينت أن استراتيجية البنك في التعامل مع منح الائتمان يؤثر على مخاطر التعثر، فخطر التركز له تأثير مباشر على حدوث الخسائر في محفظة البنك، وهو ما يؤثر على رأس المال وقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته، حيث أن الاستراتيجيات المتبعة تحد من أثر تعثر البنوك. وتوصلت دراسة (Nazir. A، Aziz. B،Salman. H، 2016)

إلى أن كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين، مما يؤدي إلى تهديد خطر التآكل المالي. كما توصلت دراسة (محمد ومنصور، 2015) إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك ودقة وشمولية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للبنوك، وبينت دراسة (خميس، 2016) إلى أن هناك علاقة طردية بين نسبة مخصصات القروض ونسبة صافي الربح بعد تطبيق قواعد البنك المركزي وفق معايير الإفصاح الدولية، كما توصلت دراسة (القمودي، 2015) إلى ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأظهرت دراسة (ناجي، 2015) وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات وبين نسبة الديون المتعثرة أما دراسة (مسمح، 2015) فقام بقياس درجة المخاطر الائتمانية لدى البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال تحليل المتغيرات المؤثرة في تلك المخاطر، وتوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية وكل من العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة، بينما أظهرت أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، كما توصلت دراسة (Gizaw، Kebede، and Sujata، 2015) إلى أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، ومخصصات خسائر القروض، وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا، وأن هناك حاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على الربحية السائدة في البنوك التجارية في إثيوبيا. كما أشارت دراسة(Moumen&Hussainey،2015) معرفة ما إذا كان الإفصاح الطوعي عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في التنبؤ بالأرباح بالمستقبل، ووجدت أن قدرة السوق على توقع تغييرات الأرباح في المستقبل تتأثر بشكل إيجابي مع مستوى معلومات المخاطر، وقد هدفت دراسة (الدسوقي، 2014) إلى دراسة وتحليل أثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية وعوائد الأسهم، وتوصلت إلى وجود إفصاح عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، كما أن أكثر المتغيرات المؤثرة على عوائد الأسهم هي نسبة السيولة السريعة، ونسبة النقدية، ونسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، وتوصلت دراسة (Al shammari،2014) إلى أن إجمالي المتغيرات المؤثرة على مخاطر الشركات محدود للغاية، كما

أظهرت أنها ترتبط بشكل إيجابي مع الحجم والسيولة والسياسات ونمط مدقق الحسابات، وأظهرت أيضاً عدم وجود علاقة بين إفصاح الشركات عن المخاطر وبين السمات الأخرى المحددة للشركات (الرافعة المالية والربحية)، لقد أشارت دراسة (الشريف وطاهر ومحمدين، 2013) إلى أن المعلومات التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز البنكي، وعن العمليات الممولة بالجهاز البنكي كلاهما تقلل من مخاطر الائتمان البنكي وتساعد أيضاً في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي، كما توصلت دراسة (Adamu،2013) إلى أن الإفصاح عن مخاطر الشركات لا يتعلق إلى حد كبير بالرافعة المالية للشركة، وخلص أيضاً إلى أن حجم الشركة لا يؤثر في الإفصاح عن مخاطر الشركات في نيجيريا، كما أن دراسة (Oliveiraet.al،2011) قد توصلت إلى مدى صلاحية ممارسة الإفصاح المتعلق بالمخاطر في عام 2007 في معايير التقارير المالية الدولية واتفاقية بازل لمعالجة كل أوجه القصور التي تم تحديدها، وسلطت الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح، وأوصت السلطات المشرفة البرتغالية تبني آليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للامتثال مع الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الالزامية، وفي دراسة أخرى قام بها (الزرقان، 2010) حيث اختبر العلاقة بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان لعينة من البنوك الأردنية، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان، وهدفت دراسة (أبو كمال، 2007) إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك العاملة في فلسطين، وأشارت أهم نتائج هذه الدارسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في البنوك، ونجاح معظم البنوك في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، ووجود التزام بالتعليمات التي تضعها سلطة النقد للبنوك من أجل التخفيف من حدة مخاطر الائتمان.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها: طبقت في بيئة شديدة التعقيد من الناحية السياسية والاقتصادية وهي البيئة الفلسطينية، وربطت بين متغيرات لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، كما تميزت في طريقة قياس المتغير التابع، وأداة الدراسة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف خصائص الظاهرة وجمع معلومات عنها وهذا يتطلب عدم التحيز، ودراسة الحالة بما يتعلق بهذه المشكلة أو الظاهرة.

مجتمع الدراسة:

إن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (8) وفقاً لموقع بورصة فلسطين (www.pex.ps) بتاريخ 2018/3/26.

طرق قياس المتغيرات:

أولاً: قياس المتغير المستقل: (مؤشراتالإفصاح عن المخاطر الائتمانية)

الرقم	المؤشر	طريقة القياس	الرمز
1	نسبة القروض المتعثرة	إجمالي القروض/القروض المتعثرة	X1
2	نسبة مخصصات خسائر القروض	إجمالي القروض/مخصصات خسائر القروض	X2
3	نسبة كفاية رأس المال	إجمالي الأصول/رأس المال واحتياطاته	X3
4	نسبة السيولة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	X4
5	نسبة الرافعة المالية	إجمالي القروض / إجمالي الأصول	X5

أولاً: قياس المتغير التابع: (تحسين الأداء المالي)

الرقم	المؤشر	طريقة القياس	الرمز
1	معدل العائد على الأصول	إجمالي الأصول/صافي الربح	Y1
2	معدل العائد على حقوق المساهمين	إجمالي حقوق المساهمين/صافي الربح	Y2

وتم الاعتماد على هذا القياس من خلال دراسة (قاسم، 2017).

ثالثاً: المتغيرات الضابطة

تساعد المتغيرات الضابطة في النموذج على ضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، وبيانها بصورتها الأقرب للواقع، وذلك من خلال تقليل نسبة الخطأ العشوائي في النموذج مما يسهم في تمثيل المتغير التابع بشكل أفضل وبيان علاقة المتغيرات الأخرى مع المتغير التابع، وقد تضمنت الدراسة المتغيرات الضابطة الآتية:

1. حجم البنك ويرمز له بالرمز (CSize): تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة.
2. ربحية البنك ويرمز له بالرمز (EPS): ويعبر عنه بربحية السهم.

3. عمر البنك ويرمز له بالرمز (AGE):ويعبر عنه بعمر البنك منذ تاريخ التأسيس.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

ينتمي نموذج الدراسة إلى النموذج الخطي العام (General Linear Model GLM) الذي يتطلب قبل تطبيقه توفر العديد من الشروط، ولذا ينبغي فحص بيانات الدراسة للتحقق من توفيرها للشروط.

اختبار التداخل الخطي:

تعتمد قوة النموذج الخطي على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير، وقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) وذلك بحساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF)، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وفي حالة حصول قيمة (VIF) أكبر من 5 فهذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني، والجدول رقم (2) يبين نتائج الاختبار.

جدول (2)اختبار التداخل الخطي (VIF)

الرقم	المتغير	Tolerance	VIF
1	نسبة القروض المتعثرة.	.6460	1.548
2	نسبة مخصصات خسائر القروض.	.8550	1.169
3	نسبة كفاية رأس المال.	.2430	4.112
4	نسبة السيولة.	.3410	2.931
5	نسبة الرافعة المالية.	.1560	4.417
6	حجم البنك.	.2240	4.464
7	ربحية البنك.	.1590	4.278
8	عمر البنك.	.2400	4.158

يتضح من الجدول (2) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة والضابطة هي دون (5)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة للدراسة

مصفوفة الارتباط

AGE	EPS	CSize	X5	X4	X3	X2	X1	
-.100	-.323-*	.096	-.061	-.106	-.164	.147	1	**X1**
-.025	-.070	.215	.031	-.075	-.112	1	.147	**X2**
-.150	-.266	-.186	-.293-*	.453**	1	-.112	-.164	**X3**
-.053	-.129	-.114	.165	1	.453**	-.075	-.106	**X4**
.052	.400**	.630**	1	.165	-.293-*	.031	-.061	**X5**
.177	.449**	1	.630**	-.114	-.186	.215	.096	**CSize**
.787**	1	.449**	.400**	-.129	-.266	-.070	-.323-*	**EPS**
1	.787**	.177	.052	-.053	-.150	-.025	-.100	**AGE**

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05.، **الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.01.

اختبار فرضيات الدراسة:

1- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشرالإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلبنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول علىتحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

ولاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار:

جدول رقم (4): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0130	.0020		8.876	.0000
نسبة القروض المتعثرة	-0.057	.0200	-0.370	-2.847	.0060
معامل الارتباط = 0.370			معامل التحديد المُعدَّل= 0.120		
قيمة الاختبار F= 8.107			القيمة الاحتمالية = 0.006		

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة وهذا يعني على وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول، كما بلغت قيمة R0.370، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على الأصول وبين نسبة القروض المتعثرة، وكذلك بلغت

قيمة R^2Adjusted 0.120، مما يعني أن نسبة 12% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى، وقد تبين أن قيمة F تساوي 8.107، وقيمة Sigتساوي 0.006، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على بند الربح الذي يحققه البنك عن كل وحدة نقد من أصوله، مما يؤثر على انخفاض فعالية إدارة أصول البنك لتحقيق أرباح.

2- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (5) نتائج الاختبار:

جدول (5): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0790	.0070		11.090	.0000
نسبة القروض المتعثرة	-0.251	.0940	-0.351	-2.679	.0100
معامل الارتباط = 0.351			معامل التحديد المُعدَّل= 0.106		
قيمة الاختبار F= 7.176			القيمة الاحتمالية = 0.010		

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة وهذا يعني على وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق المساهمين، وبلغت قيمة R 0.351، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة القروض المتعثرة، كما بلغت قيمة R^2 Adjusted 0.106، مما يعني أن نسبة 10.6% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، والباقي يعود لعوامل أخرى، كذلك تبين أن قيمة F تساوي 7.176، وقيمة Sig تساوي 0.010، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن القروض المتعثرة لها أثراً سلبياً على صافي الربح المحقق على أموال المساهمين، مما يؤثر على انخفاض فعالية البنك في استخدام أموال المستثمرين.

ويلاحظ الباحثون أن درجة تأثير نسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق المساهمين أكبر من تأثيرها على معدل العائد على الأصول.

3- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة

في بورصة فلسطين".لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (6) نتائج الاختبار:

جدول (6): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0120	.0020		6.301	.0000
نسبة مخصصات خسائر القروض	-0.106	.1470	-0.101	-0.723	.4730
معامل الارتباط = 0.101			معامل التحديد المُعدَّل= -0.009		
قيمة الاختبار F= 0.522			القيمة الاحتمالية = 0.473		

يتضح من الجدول رقم (6) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت قيمة R 0.101، مما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على الأصول وبين نسبة مخصصات خسائر القروض، وتبين أن قيمة F تساوي 0.522، وقيمة Sigتساوي 0.473، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى معدل العائد على الأصول يتأثر فقط بشكل مباشر بقيمة صافي الربح ومتوسط الأصول لبيان مدى ربحية تلك الأصول في البنك.

4- تنص الفرضية "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (7) نتائج الاختبار:

جدول (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0720	.0090		8.066	.0000
نسبة مخصصات خسائر القروض	-0.399	.6840	-0.081	-0.583	.5620
معامل الارتباط = 0.081			معامل التحديد المُعدَّل= -0.013		

قيمة الاختبار F = 0.340	القيمة الاحتمالية = 0.562

يتضح من الجدول رقم (7) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت قيمة R 0.081، مما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على حقوق المساهمين وبين نسبة مخصصات خسائر القروض، كذلك تبين أن قيمة F تساوي 0.340، وقيمة Sigتساوي 0.562، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى معدل العائد على حقوق المساهمين يتأثر فقط بصافي الدخل في السنة المالية (بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة، قبل توزيع الأرباح العادية) ومجموع حقوق المساهمين معبراً عنه بنسبة مئوية وكذلك إلى أن الإفصاح عن نسبة مخصصات خسائر القروض تمثل لإيضاح متمم للمعلومات المحاسبية الرقمية، وكذلك معدل العائد على حقوق المساهمين.

5- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الاختبار:

جدول (8): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std.Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0130	.0020		8.876	.0000
نسبة كفاية رأس المال	-0.057	.0200	-0.370	-2.847	.0060
معامل الارتباط = 0.370			معامل التحديد المُعدَّل= 0.137		
قيمة الاختبار F = 8.107			القيمة الاحتمالية = 0.006		

يتضح من الجدول رقم (8) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة وهذا يعني على وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول، كذلك بلغت قيمة R 0.370، أي وجود علاقة معنوية بين متغير العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، كما بلغت قيمة R^2 Adjusted 0.137، مما يعني أن نسبة 13.7% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى، كذلك تبين أن قيمة F تساوي

8.107، وقيمة Sigتساوي 0.006، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن نسبة كفاية رأس المال ترتبط بعلاقة مباشرة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، ويعبر عنها بنسبة مئوية، وتستخدم لحماية أموال المودعين، لهذا فإنها لا تؤثر على معدل العائد الأصول الذي يتأثر بعوامل أخرى غيرها.

6- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (9) نتائج الاختبار:

جدول (9): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(Bالانحدار	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0780	.0080		9.501	.0000
نسبة كفاية رأس المال	-0.054	.0300	-.245	-1.804	.0770
معامل الارتباط = 0.245			معامل التحديد المُعدَّل= 0.042		
قيمة الاختبار F3.253 =			القيمة الاحتمالية = 0.077		

يتضح من الجدول رقم (9) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً، كما بلغت R 0.245، أي عدم وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة كفاية رأس المال، وتبين أن Fتساوي 3.253، وSig تساوي 0.077، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن معدل العائد على حقوق المساهمين يعود إلى أن معدل العائد على حقوق المساهمين يتأثر بعوامل أخرى(بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة، قبل توزيع الأرباح العادية) وليس من ضمنها نسبة كفاية رأس المال التي تتأثر بحجم رأس مال البنك، والمخاطر المحيطة به.

7- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الاختبار:

جدول (10): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0110	.0010		7.889	.0000
نسبة السيولة	.0000	.0000	.1210	.8730	.3870
معامل الارتباط = 0.121			معامل التحديد المُعدَّل= 0.005		
قيمة الاختبار F= 0.762			القيمة الاحتمالية = 0.387		

يتضح من الجدول رقم (10) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت R 0.121، مما يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين العائد على الأصول ونسبة السيولة، كذلك تبين أن Fتساوي 0.762، و Sigتساوي 0.387، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون ذلك بأن نسبة السيولة تتأثر بقيمة كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وهي لا تؤثر على أي من مكونات العائد على الأصول.

8- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (11) نتائج الاختبار:

جدول (11): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0700	.0060		10.832	.0000
نسبة السيولة	.0000	.0000	-0.144	-1.039	.3040

معامل الارتباط = 0.144	معامل التحديد المُعدَّل= 0.002
قيمة الاختبار F1.080 =	القيمة الاحتمالية = 0.304

يتضح من الجدول رقم (11) أن معامل الانحدار غير دال إحصائياً ، كما بلغت R 0.144، أي عدم وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة السيولة، وكذلك تبين أن F تساوي 1.080، و Sig تساوي 0.304، مما يعني عدم معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى تأثر معدل العائد على حقوق المساهمين بقيمة كل من (بعد توزيع أرباح الأسهم الممتازة، قبل توزيع الأرباح العادية) ولذلك لا يعتبر نسبة السيولة ذات تأثير على أي من مكوناته.

9- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (12) نتائج الاختبار:

جدول (12): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0200	.0040		5.520	.0000
نسبة الرافعة المالية	-0.020	.0080	-.346	-2.633	.0110
معامل الارتباط = 0.346			معامل التحديد المُعدَّل= 0.102		
قيمة الاختبار F6.933 =			القيمة الاحتمالية = 0.011		

يتضح من الجدول رقم (12) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار سالبة تعني وجود علاقة عكسية بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول، كما بلغت قيمة R 0.346، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على الأصول و نسبة الرافعة المالية، وكذلك بلغت قيمة Adjusted R^2 0.102، مما يعني أن نسبة 10.2% تفسر التغير الحاصل في المتغير

التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى، وتبين أن قيمة F تساوي 6.933، وقيمة Sig تساوي 0.011، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة تعود إلى تأثير نسبة الرافعة المالية بكل من إجمالي حقوق المساهمين التي تتأثر بإجمالي الأصول عند احتساب معدل العائد على الأصول، لذلك كانت العلاقة معنوية.

10- تنص الفرضية على "يوجد أثر دال إحصائياً لمؤشر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثل بنسبة الرافعة المالية على معدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين".

لاختبار الأثر تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط ويوضح الجدول رقم (13) نتائج الاختبار:

جدول (13): تحليل الانحدار الخطي البسيط المتغير التابع:(معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0180	.0160		1.103	.2750
نسبة الرافعة المالية	.1120	.0340	.4190	3.294	.0020
معامل الارتباط = 0.419			معامل التحديد المُعدَّل= 0.159		
قيمة الاختبار F= 10.853			القيمة الاحتمالية = 0.002		

يتضح من الجدول رقم (13) أن معامل الانحدار دال إحصائياً ، كما أن إشارات معامل الانحدار موجبةأي وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق المساهمين، كما بلغت قيمة R 0.419، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين ونسبة الرافعة المالية، كذلك بلغت قيمة R^2 Adjusted 0.159، مما يعني أن نسبة 15.9% تفسر التغير الحاصل في المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، والباقي يعود لعوامل أخرى، وتبين أن قيمة F تساوي 10.853، وقيمة Sig تساوي 0.002، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمستقل.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن نسبة الرافعة المالية تحتسب من خلال إجمالي قيمة الديون مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين ولهذا فإن العلاقة تكون معنوية.

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

لاختبار الأثر بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) جودة الأداء المالي (المتغير التابع)، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد،ويوضح الجدول رقم (14) نتائج الاختبار:

جدول (14): تحليل الانحدار الخطي المتعدد - المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار(B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	-0.002	.0010		-1.452	.1530
نسبة كفاية رأس المال	.0470	.0030	.985	16.591	.0000
ربحية البنك	.0600	.0070	.471	8.430	.0000
نسبة السيولة	.0000	.0000	-.300	-5.251	.0000
نسبة القروض المتعثرة	-0.023	.0080	-.150	-2.767	.0080
معامل الارتباط = 0.938			معامل التحديد المُعدَّل= 0.869		
قيمة الاختبار F = 87.382			القيمة الاحتمالية = 0.000		

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

- المتغيرات المؤثرة في معدل العائد على الأصول هي مرتبة من حيث قوة تأثيرها كالتالي (نسبة كفاية رأس المال، ربحية البنك، نسبة السيولة، نسبة القروض المتعثرة)، وباقي المتغيرات غير مؤثرة.
- إشارات معاملات الانحدار الموجبة هي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وربحية البنك وهذا يعني وجود علاقة طردية موجبة مع معدل العائد على الأصول، والاشارات السالبة كانت لنسبة القروض المتعثرة، وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول.
- بلغت قيمة R0.938، مما يعني وجود علاقة معنوية بين العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة.

- بلغت قيمة 0.869R2، مما يعني أن نسبة 86.9% تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معدل العائد على الأصول، والباقي يعود لعوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 87.382، وقيمة Sig تساوي 0.000، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b1.X1 + b2.X2 + b3.X3 + b4.X4 + b5.CSIZE + b6.EPS + b7.AGE + E.

معدل العائد على الأصول- = 0.047.0.002 + نسبة كفاية رأس المال + 0.060.ربحية البنك.0.000 + نسبة السيولة-E.0.023 + X1.

ويعزو الباحثون ذلك إلى وجود عوامل مشتركة عند إيجاد نسب المتغيرات المؤثرة ارتباطاً بمعدل العائد على الأصول.

جدول (15): تحليل الانحدار الخطي المتعدد- المتغير التابع (معدل العائد على حقوق المساهمين)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	Std. Error	بيتا المعيارية	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	.0210	.0020		9.799	.0000
ربحية البنك	.7000	.0220	1.174	31.673	.0000
عمر البنك	-0.001	.0000	-.253	-6.827	.0000
معامل الارتباط = 0.987			معامل التحديد المُعدَّل= 0.973		
قيمة الاختبار F933.537 =			القيمة الاحتمالية = 0.000		

يتضح من الجدول رقم (15) ما يلي:

- تبين عدم وجود أي متغير مؤثر على معدل العائد على حقوق المساهمين باستثناء متغيرين ضابطين تمثلا في (ربحية البنك، وعمرالبنك).
- إشارات معاملات الانحدار الموجبة هي ربحية البنوك، مما يعني وجود علاقة طردية موجبة مع معدل العائد على حقوق المساهمين، والإشارات السالبة كانت لعمر البنك، وهذا يعني وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق المساهمين.

- بلغت قيمة 0.987R، أي وجود علاقة معنوية بين العائد على حقوق المساهمين والمتغيرات المستقلة.
- بلغت قيمة 0.973R2، مما يعني أن نسبة 97.3% تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع معدل العائد على حقوق المساهمين، والباقي يعود لعوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.
- تبين أن قيمة F تساوي 933.537، وقيمة Sig تساوي 0.000، مما يعني معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الناتجة كالتالي:

المتغير التابع = constant + b6.EPS + b7.AGE + E.

معدل العائد على حقوق المساهمين = 0.021 + 0.700.ربحية البنك-0.001.عمر البنك + E.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى إيجاد معدل العائد على حقوق المساهمين يستند إلى صافي الربح المحقق، كما يتأثر صافي ربح البنك بطول فترة نشاط البنك(عمر البنك)، نظراً لزيادة خبرة البنك، وتحسن مستوى الأداء التشغيلي له.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر عكسي دال إحصائياً بين نسبة القروض المتعثرة على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

2- لا يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة مخصصات خسائر القروض على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

3- لا يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة كفاية رأس المال على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

4- لا يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة السيولة على معدل العائد على الأصول، في حين يوجد أثر دال إحصائياً بين نسبة السيولة على معدل العائد على حقوق المساهمين على

تحسين جودة الأداء المالي للبنوك.

5- يوجد علاقة عكسية دالة إحصائياً بين نسبة الرافعة المالية على معدل العائد على الأصول، بينما يوجد علاقة طردية بين نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق المساهمين.

6- يوجد أثر إيجابي دال إحصائياً لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، بينما يوجد أثر عكسي دال إحصائياً لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، في حين لا يوجد أثر لحجم البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين.

7- يوجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ربحية على معدل العائد على الأصول، في حين لا يوجد أثر لكل من عمر البنك وحجم البنك على معدل العائد على الأصول.

توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1- ضرورة قيام البنوك بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القروض.

2- ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية باستخدام التحليل المالي بالنسب التي تساعد في تقييم الأداء المالي لها، ومن ثم معالجة أوجه الضعف والقصور في جوانب الأداء.

3- ضرورة تركيز الاهتمام بتطبيق بعض المؤشرات المالية مثل نسبة السيولة والرافعة المالية والربحية نظراً لأهميتها البالغة في معرفة القدرات المالية للبنك.

4- حث الجهات الرسمية وغير الرسمية لتعزيز تطبيق الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ، وإلزام البنوك بالإفصاح الكافي والملائم عن هذه المخاطر بما يساهم في تحسين الأداء المالي في البنوك.

الدراسات المقترحة مستقبلياً :

1- إعداد مزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بوسائل أو أساليب تحسين جودة الأداء في للبنوك.

2- اعتماد نماذج قياس مخاطر الائتمان وربطها بمتغيرات أخرى للوصول إلى نموذج يحقق الهدف المرجو منه.

3- إجراء دراسات حول الإفصاح العادل والحقيقي ارتباطاً بتحسين القدرة على التنبؤ بمخاطر الائتمان.

المراجع

المراجع العربية:

1- أبو بكر، زيتو عولا، وخضر، جرجيس مصطفى، وعزت، ريزان صلاح الدين. (2017). أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادي*، 1(37).

2- أبو خزانة، إيهاب محمد أحمد. (2007). *نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان البنكي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية*. إدارة الائتمان، بنك الاسكندرية، مصر.

3- أبو كمال، ميرفت علي. (2007). *الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

4- جبار، ناظم شعلان. (2017). قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الابلاغ المالي في التقارير المالية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 7(2)، 107-133.

5- حسين، وإرحيم. (2017). وسائل إدارة مخاطر القروض البنكية. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*، (2).

6- خلف، عمار حمد. (2016). تحليل العلاقة بين معايير منح الائتمان البنكي والقروض المتعثرة في بنك الخليج التجاري. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 236(98)، 330-346.

7- خميس، حسن كامل فرج. (2016). مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي. *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس،(3).

8- دادن وحفصي، عبد والوهاب ورشيد. (2014). تحليل الأداء الماي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2011/2006. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، جامعة غرداية، المجلد السابع (2).

9- الدسوقي، رزق لهيب. (2014). *الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية واثره على عوائد الأسهم*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

10- الدوري والسامرائي، زكريا ويسري. (2006). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. عمان: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

11- الراوي، خالد وهيب. (2003). *إدارة العمليات البنكية*(ط.3). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

12- رمضان، زياد، وجودة، محفوظ. (2006). *إدارة البنوك* (ط.3). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

13- الزبيدي، حمزة محمود. (2002). *إدارة الائتمان البنكي والتحليل الائتماني*(ط.1)**.**عمان**:** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

14- الزرقان، صالح طاهر. (2010). التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجارية الأردنية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (23)، 265-285.

15- السيدية، موفق أحمد، والهاشمي، ليلى عبد الكريم. (2016). قياس مخاطر التعثر البنكي باستخدام نموذج sherrod. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 12(36).

16- الشرع، علاء حسن كريم. (2017)، دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*، 7(1)، 159-187.

17- الشريف، الفاتح، والطاهر، يوسف، ومحمدين، نور الهدى. (2013). الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان البنكي في السودان. *مجلة العلوم الاقتصادية*،(1).

18- عصام، عباسي. (2011، 2012).*تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات*. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التيسير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

19- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد، (2017). *إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

20- القمودي، رندة المختار رحومة. (2015). *القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.

21- محمد، الامام أحمد يوسف، ومنصور، فتح الرحمن الحسن. (2015). تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 16(2).

22- مسمح، ضياء الدين حيدر. (2015). *قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

23- ناجي، أحمد فريد. (2015). تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*. 11(33).

المراجع الأجنبية:

1- Adamu، Musa Uba. (2013). The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*، p-ISSN:2321-5925،، Vol.1(6)، PP 15-21.

2- Al shammari، Bader. (2014). Kuwait Coroporate characteristics and Level of Risk Disclosure. A Content Analysis Approach. *Journal of Contemporary Issues in Business Research*، Volume 3(3)، pp128-153.

3- Fiorese E.، Bonollo F.، Timelli G.، Arnberg L.، Gariboldi E.، (2015). New classification of defects and imperfections for aluminum alloy castings.
International Journal of Metalcasting، 9، 55-66.

4- Million Gizaw، Matewos Kebede، and Sujata. (2015). The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia. *African Journal of Business Management*، Vol. 9(2)، pp. 59-66.

5- Moumen، N.، Ben Othman، H and Hussainey، K. (2015). *TheValue Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidencefrom MENA Emerging Markets*. Research in International Business and Finance، pp.2-3.

6- Oliveira، Jonas. Rodrigues، Lu´ cia Lima. Crai، Russell.. (2011). Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study. *Journal of Banking Regulation*، Vol.12، pp100–118.
7- Philip M. Linsley Philip J. Shrives، (2005)، "Transparency and the disclosure of risk information in the banking sector"، *Journal of Financial Regulation and Compliance*، Vol. 13، Iss 3، pp. 205 – 214.
8- Salman، Hamid. Aziz، Bilal. Nazir، Ahsan. (2016). Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan. *International Journal of Research in Finance and Marketing*، Vol. (6)، PP209-219.